

# نقد الشعر عند صاحب المثل السائر

للككتور عبد السلام الطيب

كان يهمهم أمر النحو واللغة . وقد كان اختلافهم في تفسير الألفاظ وظواهر المعاني في كثير من الأحوال فرعا من تناولهم لجوانب الفصاحة والبلاغة ، من ذلك مثلا ما أخذوه على امرئ القيس حيث قال :

إذا ما الثريا في السماء تعرضت  
تعرض أثناء الوشاح المفصل  
فقالوا إن الثريا لا تتعرض . وأورد أبو العباس المبرد هذا البيت في باب التشبيه يستشهد به على حسنه .

والذي يوقف عنده من كلام ابن الأثير فطنته إلى أن ظاهر المعنى واللفظ في الأشعار إنما يمثل جانبا من كلها ودلالاتها . وأسرار الفصاحة والبلاغة هي التي يكمن فيها جوهر الدلالة الشعرية . على أن ابن الأثير قد نبه في أول شروعه في المقدمة أن أسرار الفصاحة والبلاغة نفسها مدارها على الذوق السليم . وأن بيان مواضع الفصاحة والبلاغة مما يستعين به الذوق السليم ويعين على تنميته . قال : « واعلم أيها الناظر في كتابي أن مدار علم البيان على حاكم الذوق السليم الذي هو أنفع من ذوق التعليم ، وهذا الكتاب - وإن كان

في هذه الكلمة القصيرة  
أن أعرض أهم ما تناوله  
صاحب المثل السائر في من القضايا المتعلقة  
بنقد الشعر :

أول هذه القضايا ، ضرورة معرفة النحو والصرف واللغة . وهذه القضية جليلة لا تحتاج إلى كبير تفصيل .

ثانياً : مسألة العمق الشعري الذي لا يتوصل إليه بشرح المعاني ومعرفة وجوه الإعراب ، ولكن لابد مع ذلك من التغلغل إلى ما اشتمل عليه الشعر من أسرار الفصاحة والبلاغة . قال في أوائل مقدمته : ومن هنا غلط مفسرو الأشعار في اقتصرهم على شرح المعنى وما فيها من الكلمات اللغوية وتبين مواضع الإعراب منها دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة . ص ٤ من المثل السائر ، طبع بولاق سنة ١٢٨٣ هـ . أحسب أن ابن الأثير أراد بقوله : « غلط مفسرو الأشعار » أن هذا هو الغالب على أساليبهم ، ولا ينبغي أن مفسري الأشعار قد كان مما يهمهم أمر الفصاحة والبلاغة كما

( \* ) ألقى البحث في الجلسة الحادية عشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والأربعين ، في ١٠ من جهاى الأولى ١٤٠٢ هـ الموافق ٦ من مارس ١٩٨٢ م .

فما يلقيه إليك أستاذاً وإذا سألت عما ينتمتع به في فنه قيل لك هذا — فإن الدربة والإدمان أجدى عليك نفعا ، ! وأهدى بصرا وسمعا ، وهما يريانك الخبر عيانا ، ويجعلان عسرك من القول إمكاناً ، وكل جراحة منك قلباً ولساناً ، فخذ من هذا الكتاب ما أعطاك ، واستنبط بإدمانك ما أخطاك ، وما مثلى فيما مهده لك من هذه الطريق إلا كمن طبع سيفاً ووضعته في يمينك لتقاتل به ، وليس عليه أن يخلق لك قلباً ، فإن حمل النصال ، غير مباشرة القتال .

ولنما يبلغ الإنسان غايته

ماكل ماشية بالرحيل شمالاً . هـ»

( ص ٣ من المثل السائر ) .

ثالثاً : مسألة الابتداع والسرقة والأخذ في الشعر . ومع أن النقاد الأولين قد فصلوا في هذا الباب كل التفصيل ، يوشك ابن الأثير أن يكون قد انفرد من بينهم بالفطنة إلى فرق ما يكون ابتداءً حقاً وما يكون سرقة وما يكون من باب توارد الخواطر أو الأخذ المألوف .

وقد تعرض ابن الأثير في أول كتابه لضرورة معرفة كلام العرب القدماء والاطلاع على أخبار أيامهم ووقائعهم ونبه على أهمية الاطلاع على الأشعار لأن ذلك يعين على الابتكار . قال : ( ص ١٨ ) وأما النوع الرابع وهو

الاطلاع على كلام المتقدمين من المنظوم والمنثور فإن في ذلك فوائد جمة لأنه يعلم منه أغراض الناس ونتائج أفكارهم ، ويعرف به مقاصد كل فريق منهم ، وإلى أين ترامت به صنعتهم في ذلك ، فإن هذه الأشياء مما تشجذ القرينة ، وتذكي الفطنة ، وإذا كان صاحب هذه الصناعة عارفاً بها تصير المعاني التي ذكرت وتعب في استخراجها كالشيء الملقى بين يديه يأخذ منه ما أراد ويترك ما أراد ، وأيضا فإنه إذا كان مطلعاً على المعاني المسبوق إليها قد ينقدح له من بينها معنى غريب لم يسبق إليه . ومن المعلوم أن خواطر الناس وإن كانت متفاوتة في الجودة والرداءة فإن بعضها لا يكون عالياً على بعض أو منحطاً عنه إلا بشيء يسير ، وكثيراً ما تتساوى القرائح والأفكار في الإتيان بالمعاني ، حتى إن بعض الناس قد يأتي بمعنى موضوع بلفظ ثم يأتي الآخر بعده بذلك المعنى واللفظ بعينهما من غير علم منه بما جاء به الأول وهذا الذي يسميه أرباب هذه الصناعة وقوع الحافر على الحافر . هـ .

هنا يكاد ابن الأثير يلتقي مع بعض مدارسنا المعاصرة في أن اتساع الثقافة وبروز ذلك في صناعة الشعر مما يعين على جعل المعاني أعمق ، والذي نضيفه إليها من عنصر الرمز المأخوذ من ضروب الإشارة ، والاقْتباس . وتأمل قول ابن الأثير « فإن في ذلك فوائد جمة » ثم عدد من هذه الفوائد .

فقال : « لأنه يعلم أغراض الناس ونتائج أفكارهم ومقاصد كل فريق منهم وإلى أين ترامت صنيعته من ذلك فإن هذه الأشياء مما تشحذ القريحة... إلى آخر ما قاله » ، فعرفة المقاصد التي بشحذ بها الذهن داخلية في صميم الرمز . وقد تعلم خبر المعري إذ ذكروا أنه دافع في مجلس الشريف—وكان هذا قد طعن في المتنبي—عن المتنبي باستحسان لاميته : « لك يا منازل في القلوب منازل » ففطن الشريف إلى أنه عنى قوله :

وإذا أتتكم مذمتي من ناقص

فهي الشهادة لي بأني كامل

فأمر بسحبه وإخراجه من مجلسه فيما زعموا فانظر كيف صارت كلمات الغزل :

لك يا منازل في القلوب منازل

أقفرت أنت وهن منك أو اهل

فمع الفطنة والتأمل رمزاً للطعن والتجريح والنقص والكمال

وكان هذا الجانب من بروز سعة الاطلاع والنظر في كلام الأولين والرمز به هو الذي جعل ابن الأثير يقدم أبا تمام . على أن ابن الأثير رحمه الله كان ذا لباقة وحسن تأت في طريقة عرض ما يعرضه على قارئيه ، فقد استهل مقدمة كلامه بمدح الآمدي مدحا يظن به أنه سيتبع مذهبه اتباعا . وتقديمه أبا تمام بخلاف صريح كما ترى . ثم مع تقديمه أبا تمام

تنضح أسطاره بتفضيل أبي الطيب والميل ميلا شديدا إليه ، وربما صرح بذلك تصريحاً في أكثر من موضع .

على أن ظاهر كلام ابن الأثير هذا ، وهو في مقدمته التي بين فيها أصول مذهبه ، ربما استنتجنا منه أنه ينكر السرقة وهي مما ألح عليه نقاد العرب إلحاحا ، وعن قدمائهم أخذوه ، وقد فطن ابن الأثير إلى هذا الجانب ، ففصل الحديث وأتقنه في الباب الذي جعله للسرقات وقد وعد في مقدمته به حيث قال : « وسياقني لذلك باب مفرد في آخر كتابنا هذا إن شاء الله تعالى » ا . ه ص ١٨ .

قال : ( ص ٦ - ٤٦٨ ) « واعلم أن الفائدة من هذا النوع ( يعني السرقات الشعرية ومعرفتها ) أنك تعلم أين تضع يدك في أخذ المعاني إذ لا يستغنى الآخر عن الاستعارة من الأول . لكن لا ينبغي لك أن تعجل في سبك اللفظ على المعنى المسروق فتنادى على نفسك بالسرقة ، فكثيرا ما رأينا من عجل في ذلك فعثر ، وتعالى فيه البديهة فعقر ، والأصل المعتمد عليه في هذا الباب التورية والاختفاء ، بحيث يكون ذلك أخفى من سفاد الغراب وأظرف من عنقاء مغرب في الإغراب . وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه ليس لقائل أن يقول : إن لأحد من المتأخرين معنى مبتدعا ، فإن أول الشعر قديم منذ نطق باللغة العربية ، وإنه لم يبق معنى من المعاني إلا وقد طرق مرارا ،

وهذا القول وإن دخل في حيز الإمكان إلا أنه لا يلتفت إليه لأن الشعر من الأمور المتناقلة ، والذي نقلته الأخبار وتواردت عليه أن العرب كانت تنظم المقاطيع من الأبيات فيما يعن لها من الحاجات ، ولم يزل الحال على هذه الصورة إلى عهد امرئ القيس وهو قبل الإسلام بمئة سنة زائداً فناقصاً ، فقصد القصائد ، وهو أول من قصد ، ولو لم يكن له معنى اختص به سوى أنه أول من قصد القصائد لكان في ذلك كفاية وأى فضيلة أكبر من هذه الفضيلة . ثم تتابع المقصدون واختير من القصائد تلك السبع التي علقت على البيت ، وانفتح للشعراء هذا الباب في التقصيد وكثرت المعاني المقولة بسببه ، ولم يزل الأمر ينمى ويزيد ويوتى بالمعاني الغربية ، واستمر ذلك إلى عهد الدولة العباسية وما بعدها إلى الدولة الحمدانية ، فعظم الشعر وكثرت أساليبه ، وتشعبت طرقه وكان ختامه على الثلاثة المتأخرين ، وهم أبو تمام حبيب بن أوس وأبو عبادة الوليد بن عبيد البحر وأبو الطيب المتنبي ، فإذا قيل إن المعاني المبتدعة سبق إليها ولم يبق معنى مبتدع عورض ذلك بما ذكرته ، والصحيح أن باب الابتداع للمعاني مفتوح إلى يوم القيامة ، ومن الذي يحجر على الخواطر وهي قاذفة بما لا نهاية له ، إلا أن من المعاني ما يتساوى الشعراء فيه ولا يطلق عليه اسم الابتداع لأول قبل آخر ، لأن

الخواطر تأتي به من غير حاجة إلى اتباع الآخر الأول كقولهم في الغزل :

عفت الديار وما عفت  
آثارهن من القلوب

وكقولهم «إن الطيف يجود بما يبخل به صاحبه ، وإن الواشى لو علم بمزار الطيف لساءه» ، وكقولهم في المديح : إن عطاءه كالبحر وكالسحاب وإنه لا يمنع عطاء اليوم عطاء غد ، وأنه يجود ابتداء من غير مسألة وأشباه ذلك ، وكقولهم في المرثي : إن هذا الرزء أوصل حادث ، وإنه استوى فيه الأبعاد والأقارب ، وإن الذاهب لم يكن واحدا وإنما كان قبيلة ، وإن بعد هذا الذاهب لا يعد للمنية ذنب . وأشباه ذلك ، وكذلك يجري الأمر في غير ما أشرت إليه من معان ظاهرة تتوارد الخواطر عليها من غير كلفة ، وتستوى في إيرادها ، ومثل ذلك لا يطلق على الآخر فيه اسم السرقة من الأول ، وإنما يطلق اسم السرقة في معنى مخصوص كقول أبي تمام :

لا تنكروا ضربى له من دونه

مثلا شرودا في الندى والباس

فالله قد ضرب الأقل لنوره

مثلا من المشكاة والنبراس

فإن هنا معنى مخصوص ابتدعه أبو تمام ، وكان لا ابتداعه سبب ، والحكاية فيه مشهورة ، وهى أنه لما أنشد أحمد بن المعتصم

قصيدته السيئية التي مطلعها « ما في وقوفك ساعة من باس » انتهى إلى قوله :

إقدام عمرو في سماحة حاتم  
في حلم أحنف في ذكاء إياس  
فقال الحكيم الكندي : أى فخر في تشبيه ابن أمير المؤمنين بأجلاف العرب ؟ فأطرق أبو تمام ثم أنشد هذين البيتين معتذراً عن تشبيه إياه بعمرو وحاتم وإياس ، وهذا معنى يشهد به الحال أنه ابتدعه ، فمن أتى من بعد بهذا المعنى أو بجزء منه فإنه يكون سارقاً له ، و كذلك ورد قول أبي الطيب المتنبي في عضد الدولة وولديه :

وأنت الشمس تبهر كل عين  
فكيف وقد بدت معها اثنتان

فعاشا عيشة القمرين يُحَيِّيا  
بضوءهما ولا يتحاسدان

ولا ملكا سوى ملك الأعادى  
ولا ورثا سوى من يقتلان

وكان ابنا عدو كاثراه  
له ياءى حروف أنيسيان

وهذا معنى لأبي الطيب . وهو الذى ابتدعه ، أى أن زيادة أولاد عدوك كزيادة التصغير فإنها زيادة نقص ، وما ينبغى أن يقال إن ابن الرومى ابتدع هذا المعنى الذى هو :

يشكى الحب ويلقى الدهر شاكيه  
كالقوس تصمى الرمايا وهى مرنان

فإن علماء البيان يزعمون أن هذا المعنى مبتدع لابن الرومى وليس كذلك ولكنه مأخوذ من المثل المضروب ، وهو قولهم : يلدغ ويصمى ويضرب ذلك لمن يبتدىء بالأذى ثم يشكو ، وإنما ابن الرومى قد ابتدع معانى أخر غير ما ذكرته ، وليس الغرض أن يوتى على جميع ما جاء به هو ولا غيره من المعانى المبتدعة ، بل الغرض أن يبين المبتدع من غيره ، والذى عنده فى السرقات أنه متى أورد الآخر شيئاً من ألفاظ الأول فى معنى من المعانى ولو لفظة واحدة فإن ذلك من أدل الدليل على سرقة ا ه .

أكثر الأمثلة التى ضربها ابن الأثير لما يتساوى فيه الشعراء من المعانى غير جيدة ، إذ هى مأخوذة من أشعار وأقاويل مأثورة بأعيانها كقول النابغة :

فما الفرات إذا جاشت غواربه  
ترعى أواديه العبرين بالزبد  
يوماً بأجود منه سيب نافلة  
ولا يحول عطاء اليوم دون غد  
وكقول الآخر يرثى قيس بن عاصم المنقرى :

عليك سلام الله قيس بن عاصم  
ورحمته ما شاء أن يترحمها  
وما كان قيس هلكه هلك واحد  
ولكنه بنيان قوم تهلما  
غير أن الغرض الذى رمى إليه واضح ، وهو أن من المعانى ما يكثر دورانه

فلا يصير به سابق أحق من لاحق ،  
وتمثيله بقولهم في المديح «إن عطاءه كالبحر  
وكالسحاب» أدخل في باب المتبذل والمنقول  
منه في هذا الباب . والبيت الذي تمثل به  
أول الأمر :

عفت الديار وما عفت

آثارهن من القلوب

أدل على مراده ، وكان أجدر به  
لو تحرى له نظائر ، وجل من لا يزل .  
هذا وقد نبه على أمور من الأهمية بمكان  
كبير ، منها أن الشكل موضع يقع فيه  
الابتداع . وقد زعم أن امرأ القيس لو لم  
يكن له إلا أنه قصيد القصيد ففتح  
بذلك لمن بعده بابا لكان ذلك له كافيا  
في فضيلة السبق . وقد يؤخذ على ابن  
الأثير نسبة اختراع شكل القصيدة إلى  
امرئ القيس والمشهور أن السابق في هذا  
المضمار هو المهلهل ، وامرؤ القيس جود  
هلهلة خاله وأحكمها . ولعل ابن الأثير  
عنى هذا . وليس بخارج مما قدمناه من  
أنه إحسان وإبداع في باب الشكل .

ومنها الظرافة البلاغية كتعليل أبي تمام  
الذي ساقه مثلا ، وكتشبيه أبي الطيب للزيادة  
الناقصة ببياعى «أنيسيان» في التصغير ، وليس  
قول ابن الرومي :

يشكى المحب ويلقى الدهر شاكية .

كالقوس تصمى الرمايا وهي مرنان

ببعيد من مداهما في باب الظرافة  
البلاغية والذي أنكره عليه ابن الأثير مردود  
لأن المعنى الذي قصد إليه ابن الرومي  
هو الذي في عجز بيته لا في صدره ،  
ومحل البراعة والظرافة البلاغية فيه أن العميون ،  
وهي التي تقتل بالعشق ، يشبهها الشعراء  
بالسهام ، وقديما وصف الشعراء القوس  
بأنها إذا رمى بها الرامي أرنت كأنها  
ثكلى ، قال الشماخ :

إذا أنبض الرامون عنها ترنمت

ترنم ثكلى هيبتها الجنائز

فأقل ما ينبعث به ابن الرومي أنه كشف  
هذا المعنى ، وذلك له في باب البيان فضل  
بلا ريب . والخلاصة من كلام ابن الأثير ،  
وهي التي عليها المعول أنه بعد أن جعل  
الشكل مما يتناوله الاختراع ، جعل الصياغة  
— إذ الظرافة البلاغية إنما هي داخلية في  
حيز تفاصيل الصياغة — مما يتناوله الاختراع  
ثم نبه على أن السرقة إنما تقع في الصياغات  
وبهذا يكون وفقى الجواب عن مسألة  
إنكار السرقة التي عسى أن تستنتج من  
أوائل كلامه .

وقد فصل الحديث في السرقة وبوبه .  
وقد ضمن أول بحثه في موضوع الابتداع  
وصفا عاما للسرقة أنها موراة خفية ،  
أنخى من سفاد الغراب كما زعم ، ولعل  
هذا التشبيه أن يقع من أذواقنا موقعا  
نابيا الآن ، ولا يخفى أنه أخذ نعت السرقة

بالتورية من أبيات أبي تمام في داليتها  
الوافرية يمدح أحمد بن أبي دواد ، وهي  
مما يدخل في صميم النقد :

إليك بعثت أبكار المعاني

يلها سائق عجل وحادي

جوائز عن ذنابي القوم حيرى

هوادي للجمام وللهوادي

شداد الأمر سالمة النواحي

من الإقواء فيها والسناد

منزهة عن السرقة المورى

مكرمة عن المعنى المعاد

لها في الهاجس القمدح المعلى

وفي نظم القوافي والعماد

والعماد أى عماد الشعر إن جعلته مفردا  
وإن جعلته جمعا فهو جمع لعمود الشعر  
فن أبي تمام أخذ الأمدى هذه العبارة  
المنسوبة إليه وهي أقدم منه ومن أبي  
تمام على الأرجح في ما حكى الجاحظ عن  
خالد بن صفوان أنه قال : « عمود الجمال »  
يعنى الصفات التى بها يتم الجمال ويكمل .  
والله تعالى أعلم .

وقد ترى أنه نخم كلمته عن الاختراع  
برأيه أن السرقات إنما تقع في مجاله وهو  
مجال الصياغات ، ثم أخذ في تبين  
السرقات فجعلها خمسة أقسام ، النسخ  
والسلخ والمسح وأخذ المعنى مع الزيادة  
عليه وعكس المعنى إلى ضده . وقد جاء ابن

الأثير في هذا الباب الأخير الذى عقده للسرقات  
بأشياء تعد من روائعه حقا ، مثل حديثه  
عن الشعراء الثلاثة : أبي تمام والبحتري  
وأبي الطيب ، فقال عن أبي تمام : « أما  
أبو تمام فإنه رب معان وصيقل ألباب وأذهان  
فن حفظ شعر الرجل وكشف عن غامضه  
وراض فكره برائضه أطاعته أعتة الكلام  
وكان قوله في البلاغة ما قالت حذام »  
( ص ٤٧٠ ) ، وقال عن أبي الطيب :  
« أراد أن يسلك مسلك أبي تمام فقصرت  
عنه خطاه ، ولم يعطيه الشعر من قياده  
ما أعطاه ، لكنه حظى في شعره بالحكم  
والأمثال ، واختص بالإبداع في وصف  
مواقف القتال وعلى الحقيقة فإنه خاتم  
الشعراء ومهما وصف به فهو فوق الوصف  
وفوق الإطراء » وآخر كلامه هنا ينقض  
أوله ، وكأنه كان أميل إلى تقديم أبي  
الطيب على أبي تمام ثم مع ذلك مضطربا  
فيه مترددا ( ص ٤٧٠ - ٤٧١ ) ، وقال  
عن البحتري : « وأما أبو عبادة فإنه  
أحسن سبك اللفظ على المعنى المراد أن  
يشعر فغنى ولقد حاز طرفي الرقة والحزالة  
على الإطلاق فيينا يكون في شظف نجد  
إذ تشبث بريف العراق » ( ص ٤٧٠ )  
وكان قول ابن الأثير : « أراد أن يشعر  
فغنى » تمكين منه للبحتري في الشاعرية  
بدليل قوله : « وسئل أبو الطيب عنه  
وعن أبي تمام وعن نفسه فقال : « أنا  
وأبو تمام حكيمان والشاعر البحتري » . ولعمري

إنه أنصف في حكمه ، وأعرب بقوله هذا عن متانة علمه ، فإن أبا عبادة أتى في شعره بالمعنى المقدود من الصخرة الصماء في اللفظ المصوغ من سلاسة الماء فأدرك بذلك بعد المرام ، مع قربه إلى الأفهام ، وما أقول إلا أنه أتى في معانيه بأخلاق الغالية ورقى في ديباجة لفظه إلى الدرجة العالية « ا هـ . ص ( ٤٧٠-٤٧١ ) والغناء قوى العلاقة بالشعر ، وفي كتاب سيوييه أن الشعر إنما وضع للغناء والترنم ، على أنه لا يستبعد ، إن صححت هذه الرواية من أبي الطيب ، أن يكون قد قصد إلى تفضيل نفسه وحبيب على أبي عبادة لاقران الشعر بالحكمة وفي الحديث : « إن من الشعر لحكمة » ، وعسى أن تكون هذه الرواية ما افتعل على أبي الطيب لتثبيت تهمة دعوى النبوة عليه ، للمعروف من اقران الحكمة بالنبوة ، قال تعالى : « ولوطا آتينا حكماً وعلماً » ( الأنبياء ٧٤ ) وقال تعالى في خبر المسيح عليه السلام : « ولقد علمتكم الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل » ( المائدة ١١٠ ) : وقال تعالى في خبر سيدنا يحيى عليه السلام : « وآتينا الحكم صبياً » ( مريم ١٢ ) وفي خبر لقمان : « ولقد آتينا لقمان الحكمة » ( لقمان ، ١٢٢ ) .

ونظر ابن الأثير في قوله : فأدرك بذلك بعد المرام مع قربه إلى الأفهام ، إلى قول البحترى في ابن الزيات :

لَتَفَنَّنْتَ فِي الْكِتَابَةِ حَتَّى  
عَطَّلَ النَّاسَ فَنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ  
مَنْ مَعَانَ لَوْ ضَمَّنْتَهَا الْقَوَافِي  
هَجَّجْتَ شَعْرَ جَرُولٍ وَلِيْبِيدِ  
حَزْنَ مُسْتَعْمَلِ الْكَلَامِ اخْتِيَاراً  
وَتَجَنَّبِ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ  
وَرَكِبِ الْلَفْظَ الْقَرِيبَ فَأَدَّ  
رَكْنَ بِهِ غَايَةَ الْمَرَادِ الْبَعِيدِ  
وَأَبْيَاتِ الْبَحْتَرِيِّ هَذِهِ هِيَ أَيْضاً مَا  
يَدْخُلُ فِي صَمِيمِ النَّقْدِ . وَلِلشُّعْرَاءِ سَبِقُ  
وَدَقَّةُ فِي أَبْوَابِ كَثِيرَةٍ مِنَ النَّقْدِ مَا يَنْبَغِي  
أَنْ يَتَنَبَّهُ إِلَيْهِ الْبَاحِثُونَ فِي هَذَا الْبَابِ .  
هَذَا وَيُوْخَذُ عَلَى ابْنِ الْأَثِيرِ فِي مَعَالِجَتِهِ  
لِلسَّرِقَاتِ أَنَّهُ أَغْفَلَ الْمَبْدَأَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ  
كَيْنُونَتَهَا وَأَجَابَ بِهِ عَلَى مَفْكُرِي وَجُودِهَا  
بِحِجَّةِ أَنْ الْمَعَانِي مُتَسَاوِيَةٌ مُشْتَرِكَةٌ فَلَمْ  
يَسْلَمْ لَهُ إِلَّا بِأَبِ قَسَمَتِهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ النَّسْخُ  
وَقَدْ أَدْخَلَ بَعْضُهُ فِيهَا وَسَمَهُ بِاسْمِ وَقَعِ  
الْحَافِرِ عَلَى الْحَافِرِ ( ص ٤٧٢ ) وَاسْتَشْهَدَ  
بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

وَقَوْلاً بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيهِمْ  
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجْمَلُ  
وَقَوْلِ طَرْفَةَ :

وَقَوْلاً بِهَا صَحْبِي عَلَى مَطِيهِمْ  
يَقُولُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجْمَلُ  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ  
قَدْ اشْتَهَرَ وَسَارَ فَمَا أَرَادَ طَرْفَةَ إِلَّا تَضْمِينَهُ

وتحسين صناعته بذلك التضمين . ويجوز أن يكون قولهم :

وقوفاً بها صحبي ...

ما صار من طريقة كلامهم ، يأخذ به شاعرهم ، ويغير من لفظه بحسب ما يتطلبه وزنه ورويته ، ويكون على هذا غير داخل حقاً في الذي سماه هو النسخ ، لأن هذا من السرقات ، وقد فرض في السرقات الخفاء والتورية ، ولعله لو كان قد جعل ما استشهد به من حديث أبي نواس في باب النسخ لكان ذلك أصوب ، وهو قوله ( ص ٤٧٣ ) :

« وما كنت أستحسنه من شعر أبي نواس قوله من قصيدته التي أولها :

دارت على فتية ذلّ الزمان لهم  
فما يصيبهم إلا بما شاعوا

وهذا من عالي الشعر ثم وقفت في كتاب الأغاني لأبي الفرج على هذا البيت في أصوات معبد وهو :

لهني على فتية ذلّ الزمان لهم  
فما أصابهم إلا بما شاعوا » ا . هـ

على أنه يجوز أن يكون أبو نواس قد أراد التضمين ، وهو من أسلوبه وكان واسع الحفظ ، ولعل ابن الأثير قد أراد نحواً من هذا المعنى حيث علق على ما تقدم بعد البيت الذي هو من أصوات

معبد بقوله : « وما أعلم كيف هذا » ولا ريب يجري مجرى التضمين لـ النسخ قول أبي تمام :

محاسن أصناف المغنين حجة

وما قصبات السبق إلا لمعبد

لأن هذا كان قولاً سائراً .

وقد وقع ابن الأثير في الذي نبه على تجنب الأخذ به ، حيث تتبع تشابه المعاني وبني عليه سائر الأصناف التي جعلها للسرقات ، ولو قد كان عوّل على الصياغة لكان منزهة أسلم ، والعجب له كيف غفل عن هذا ، ولا ريب أنه كان يعلم أن البحري اتهم أبانواس في بيته :

ولم أدر من هم غير ما شهدت به

بشرقي ساباط الديار البسابس

بالأخذ من الهذلي في قوله :

ولم أدر من أتى عليه رداءه

ولكنه قد سلّ عن ماجد محض

لأن حذو الكلام واحد

وعلى هذا يقاس أخذ أبي نواس من

الأعشى حيث قال :

وداوني بالتي كانت هي الداء

فإنه ولدها من : وكأس تداويت منها

بها .

والتشابه هاهنا في الصياغة أدل من كل

شيء .

مثلها إلخ» . وقال بعد أن أثنى على أبي الطيب الثناء الحسن في تلخيصه : ( ص ٤٢٠ ) والشعراء متفاوتون في هذا الباب وقد يقصر عنه الشاعر المفلح المشهور بالإجادة في إيراد الألفاظ واختيار المعاني كالبحترى فإن مكانه في الشعر لا يجهل ، وشعره هو السهل الممتنع الذي تراه كالشمس قريبا ضوءها بعيدا مكانها وكالقناة لنا مسها خشنا سنانها، وهو على الحقيقة قينة الشعراء في الإطراب ، وعنقاؤهم في الإغراب ، ومع هذا لم يوفق في التخلص من الغزل إلى المديح إلخ .

وكأنه قد كان من معاصري ابن الأثير الذين كان يعابهم عصبية فيهم عن أبي الطيب انحراف وبهم ميل إلى تقديم صاحبيه عليه الأول فالثاني، وكان هو على خلاف رأيهم في القول بتقديم أبي الطيب وهذا جلي من كثرة استشاده بشعره وإطرائه له ، فأسر هذا القول وأظهر أنه على مذهبهم مداراة لهم أو مجاملة كقوله قبل أن يقطع بتفضيل أبي الطيب في رثائه الطفل الصغير على أبي تمام وقد مهد بأنه يرى ذلك (ص ٤٨٧) : « أكبر هذا القول جماعة من المقلدين الذين يقفون مع شبهة الزمان وقدمه لامع فضيلة القول وتقدمه » . وكأنه يوهم بهذا أن أصحاب هذه المقالة غير الذين هم موضع مجاملته ومداراته ، فتأمل . هذا وما يؤخذ على ابن الأثير أيضا تنبيهه على ضرورة الحفظ، لأن ذلك

على أن ابن الأثير ، في تتبعه لتشابه المعاني ، قد وفق إلى موازنات رفيعة داخلية حقا في حيز ما قدمه من أصل الصياغة والشكل والخفاء والتورية ، ولعل أجود ذلك جميعه الموازنة التي عقدها بين صفة البحترى لأسد الفتح بن خاقان وصفة أبي الطيب لأسد بدر بن عمار، وقد خلص فيها إلى تفضيل أبي الطيب ، ولو قد سار على مذهبه في النقد لفضل البحترى لالتزامه بنعت المبارزة ، إذ أبو الطيب اهتم بالأسد ولا ريب أن أبا الطيب أشعر شعرا هاهنا وإن كان البحترى أصنى ديباجة ومن عجب الأمر أن ابن الأثير قد فضل أبا الطيب أيضا على أبي تمام في الموازنة التي عقدها بين رثاء هذا لولدين صغيرين ورثاء ذلك لطفل صغير . قال : ( ص ٤٨٧ ) « وأبو تمام وإن كان أشعر عندي من أبي الطيب فإن أبا الطيب أشعر منه في هذا الموضع » ، وليس في هذه المقالة لأبي تمام وناصرية عزاء ؛ إذ قد أعطى الحائزة لأبي الطيب كما ترى . وكان ابن الأثير ما فضل جريرا وصاحبيه على شعراء الجاهلية إلا ليخلص إلى الذي خلص إليه من تفضيل الثلاثة الذين جعلهم لات الشعر وعزاه ومنااته عليهم ثم يجعل أبا الطيب خاتم الشعراء أجمعين ، وما أكثر المواضع التي قطع بتقديمه فيها على غيره بلا تردد ، كقوله مثلا ( ص ٣١١ ) : « وسأذكر الموضع الذي حذف منه الفعل وجوابه لتعلق الأبيات بعضها ببعض وهي من محاسن ما يؤتى به في معنى الوداع ولم يأت لغيره ،

يعين على جودة النقد وتمييز مواضع الاختلاس والسرقة وما إلى ذلك ، ثم هو قد حدث بعد ذلك على الاقتصار على الشعراء الثلاثة ومن بعد على ثلاثة العهد الأموي وقليل من شأن فحول الجاهلية - ويوشك القارئ له أن يخلص إلى أنه لم يكن حقا عظيم المحصول من معرفة شعر القدماء ، ولولا ما نعلم من أن طريقة الدرس ومنهجه على ذلك الزمان كانت تأخذ الطالب بمعرفة الأصول كفضليات الضمى وحماسة الطائي ، ودواوين الأولين ، لكننا صغوننا إلى القول بهذا الرأي ، ولعل الفتنة بأبي الطيب هي التي دفعته إلى ما قطع به من تفضيل جرير وأصحابه على امرئ القيس وأصحابه ثم تفضيل ثلاثة العصر العباسي عليهم جميعا والله تعالى أعلم .

هذا والمسألة الرابعة التي اهتم بها ابن الأثير وهي من كبريات مسائل نقد الشعر مسألة لغة الشعر والنظم في مقابلة لغة النثر . وقد تعرض ابن الأثير لهذا الباب في معرض حديثه عن الوحشى من الكلام . وقد فتح باب الحديث بزعم منه جازم أن من الألفاظ قباحا يعرف قبحها بالضرورة وحسانا كذلك . ولا شك أن ابن الأثير قد صدر في رأيه هذا عن طبيعة الضعف واللين التي كانت غالبة على عصره . وقد توفي رحمه الله سنة ٦٣٧ هـ أي قبل نحو من عشرين سنة من سقوط بغداد في أيدي

البتار وقد ذكر المؤرخون أن جيش الخلافة كان أفره نخيلا وأثقل دروعا وأكثر سلاحا من جيش هولاء المدججون إلا قليلا أمام رماة البتار الحفاف العدة والعتاد .

وقد أنكر على « تأبط شرا » قوله ، وهو من أبيات ديوان الحماسة :

يظل بمومة ويمسى بغيرها  
جحيشا ويعرورى ظهورالمهالك

قال ( ص ٩٨ ) : « فإن لفظة جحيش من الألفاظ المنكرة القبيحة وبالله العجب ، أليس أنها بمعنى فريد ، وفريد لفظة حسنة رائقة ، ولو وضعت في هذا البيت موضع جحيش لما اختل شيء من وزنه ، فتأبط شرا ملوم من وجهين في هذا الموضع ، أحدهما : أنه استعمل القبيح والآخر : أنه كانت له مندوحة عن استعماله فلم يعدل عنها » . ١ . هـ وهذا من أخطاء ابن الأثير التي مردها إلى ما سبقت الإشارة إليه من غلبة نوع من الانحلال واللين على طبائع أهل عصره وأذواقهم . ولو قد وضعنا كلمة فريد هاهنا موضع جحيش لنبت كل النبوءة . وذلك أن في قوله : « جحيشا » حيوية وتصويرا ، إذ قد نظر في اختيار هذه الكلمة إلى المعهود في الأشعار وفي البيئة الجاهلية البدوية ؛ من

نعت الحمار الوحشى بالحذر والغيرة والانفراد  
منصلاً بآتته فى القفار ، يتقدمها يربأ أمامها  
المراقب ، أو يتعقبها وهو يسوقها السوق  
المفرط الشديد . وقد نعت روبة الحمار  
الوحشى فى أرجوزته القافية :

\* وقاتم الأعماق حاوى الخترق \*

ولما أراد مدح أبى مسلم صاحب الدولة  
ببعض الرجز ، أعرض عن ذلك وطلب  
منه أن ينشده القافية ، فلما صار فيها إلى  
قوله :

\* إذا تتلاهن صلصال الصعق \*

\* معتزم التجليح ملاح الملق \*

\* يرمى الحلاميد بجمود مدق \*

قال له أبو مسلم : « أنا ذلك الجمود  
المدق » .

ومما يقوى معنى الحيوية الذى فى قوله :  
جحيشاً ويعرورى ظهور المهالك .

أن الشاعر احتفظ بمعنى الحمار الوحشى  
فى سائر البيت ، فجعل المهالك بمنزلة  
الرواحل ، وجعل جحيشه هذا يعروريا  
أى يركب عليها عربا بلا سروج ، وجعل  
لها ظهوراً كما ترى ، وقد نقل صورته من  
الححش الوحشى النفور المنفرد الكثير  
التلفى ، إلى الباسل البئيس الذى يشب على  
ظهور المهالك يمتطيها عربا بلا سروج ،  
فجعل المهالك بمنزلة الأثن التى يحدوها  
الحمار الوحشى ، ويقدر عليها وهو يتتلاها

« يرمى الحلاميد بجمود مدق » . وقوله :  
« يظل بموماه ويمسى بغيرها » مأخوذ  
أخذنا من صورة وحوش الصحراء .

وقد كان أبو تمام ناقدا نافذ البصر فى  
الشعر لا يتقيد فى تمييز جيده من رديئه  
بما كان هو عليه من مذهب النظم . وقد اختار  
أبيات تأبط شرا هذه واحتفظ بجحيشها ولم  
يغيره إلى فريد . وليس الأمر هنا إصابة  
ظاهر رنة الوزن ، ولكن أن يصيب الشاعر  
جوهر المعنى فى الصورة والحيوية والإيقاع  
جميعاً .

ثم بعد أن ذكر كلمات تجرى عنده مجرى  
« جحيش » فى القبح قال : ( ص ٩٩ )  
« والعرب إذن لاتلام على استعمال الغريب  
الحسن من الألفاظ ، وإنما تلام على الغريب  
القبيح . وأما الحضري فإنه يلام على استعمال  
القسمين معاً وهو فى أحدهما أشد ملامة  
من الآخر ؛ على أن هذا الموضع يحتاج إلى  
قيد آخر ، وذلك شئ استخرجته أنا دون  
غيرى » : . . . كان رحمه الله كثير  
التزكية لنفسه ، وقد جرّ هذا عليه كثرة  
الاستشهاد فى باب النثر بأمثلة من إنشائه  
لو خلا كتابه منها كان أفضل له . . . قال :  
وذلك شئ استخرجته أنا دون غيرى فإنى  
وجدت الغريب الحسن يسوغ استعماله فى  
الشعر ولا يسوغ فى الخطب والمكاتبات  
وهذا ينكره من يسمعه حتى ينتهى إلى  
ما أوردته من الأمثلة إلى آخر مقاله .

فقد جعل هاهنا للشعر طبيعة قبول أو طبيعة استعداد وتهيؤ لقبول الغريب الذي سماه حسنا دون النثر ، وما مثل به في هذا الباب لفظ شرنبثة في قول الفرزدق ،

شرنبثة شمطاء من يرتقى بها  
يُشبهه ولو بين الخماسي والطفل

وقول البهتري « مشمخرة » في السينية :

مشمخرة تعلو له شرفات  
رفعت في رؤوس رضوى وقدس

قال ( ص ٩٩ ) : « فإن لفظة مشمخرة لا بحسن استعمالها في الخطب والمكاتبات ولا بأس بها هاهنا في الشعر وقد وردت في خطب الشيخ الخطيب ابن نباتة كقرله في خطبة يذكر أهوال القيامة فقال : « اقمطر وبالحا واشمخرك نكالها فما طابت ولا ساغت » . . . ولا يخفى أن ههنا من ابن الأثير اقتيال بلا حجة ، إذ لا يخفى أن قول ابن نباتة « اقمطر » أخذه من قوله تعالى : « يوما عبوسا قمطريرا » واشمخرك ملائمة لاقمطر في الجرس وصورة هول المعنى .

هذا وإنما رتب ابن الأثير قضية الفصل بين أساليب الشعر والنثر ، وإن كان قد جاء بذلك متقدما على أصل جاء به من بعد حيث فرق بين حال الألفاظ وهي مفردة وحالها وهي مركبة وذلك قوله : ( ص ١١٤ ) « وأما إذا صارت مركبة فإن تركيبها حكما آخر ، وذلك أنه يحدث عنه في فوائده

التأليفات والامتزاجات ما يخيل للسامع أن هذه الألفاظ ليست تلك التي كانت مفردة . » ولعمري لو كان ابن الأثير تمسك بهذا الأصل وأضرب عما افترضه من القبح الأصيل والحسن الأصيل في الكلمات لكان أجود وأصح . وعليه يستقيم ما صور به ألفاظ أبي تمام ( ص ١٠٦ ) « كأنها رجال قد ركبوا نحيولهم ، واستلأموا سلاحهم ، وتأهبوا للطراد » وألفاظ البهتري حيث قال ( ص ١٠٦ ) « وترى ألفاظ البهتري كأنها نساء حسان عليهن غلائل مصبغات وقد تحلين بأصناف الحلي » إذ هي إنما استفادت هذه الصور في خياله من أساليب تأليفها ، وأحسب أن ابن الأثير قد أخذ تمثيله هاهنا من بعض ما جاء به ابن رشيق في هذا الباب ، على تقدير التسليم أن كتاب العمدة كان معروفاً بالمشرق ، وليس ذلك ببعيد ، لقوة ما كان يصله الحج وبُعْد هيمم العلماء في تحصيل الإجازات والأسانيد بين أطراف بلاد الإسلام .

وقد فرّع ابن الأثير من قضيته التي قال بها من قبح الألفاظ وحسنها ثم أثر التراكيب وضروب التأليف على ذلك ، فصلا في السجع . وكان يميل إليه ويرى أنه أعلى درجات نظام الكلام المنشور . وقد اشترط فيه شروطا كاد يقترب به فيها من الشعر ، إذ ألزم صاحب السجع أن يجتنب البرد والغثاثة وعرف البرد والغثاثة « أن صاحبها يصرف نظره إلى السجع

نفسه من غير نظر إلى مفردات الألفاظ المسجوعة وما يشترط لها من الحسن ولا إلى تركيبها وما يشترط له من الحسن وهو في الذرى يأتي به من الألفاظ المسجوعة كما ينقش أثواباً من الكرسف أو ينظم عقداً من الخزف الملون» ، ثم إنه اشترط مع هذا مراعاة المعنى وهذا يستفاد ضمناً من سابقة اشترطه ألا يصرف النظر إلى السجع من غير نظر إلى مفردات الألفاظ إلخ (راجع ١١٦ - ١١٧) .

وقد احتج ابن الأثير لتفضيل السجع بأسلوب القرآن ، وغفل عن أن أسلوب القرآن ليس بزخرفة من نقش أثواب كرسف أو نظم عقداً من خزف ملون ، ولكنه شديد الأسر ، فيحل الإيقاع ، وقد أنكر ابن الباقلائي أنه سجع أو من المسجوع جملة واحدة .

هذا والمسألة الخامسة ، وستختم بها هذه الكلمة الموجزة إن شاء الله تعالى ، من أهم المسائل ، ولاسيما قضية مضمونها بالنسبة إلى نقدنا المعاصر وضروب أشعارنا المعاصرة وشتى المشكلات المتصلة أو المتعلقة بها ، وهي مسألة الإطالة في الشعر . قال ، وهو في آخر كتابه (ص ٥٠٣) : « إن الشاعر إذا أراد أن يشرح أموراً متعددة ذوات معان مختلفة في شعره واحتاج إلى إطالة ، بأن ينظم مثنى بيت أو ثلاثمئة أو أكثر من ذلك ، فإنه لا يجيد في الجميع ولا في الكثير منه ، بل يجيد في جزء قليل ،

والكثير من ذلك ردى غير مرضى ، والكاتب لا يوثق من ذلك بل يطيل في الكتاب الواحد إطالة واسعة تبلغ عشر طبقات من القراطيس أو أكثر ، وتكون مشتملة على ثلاثمئة سطر أو أربعمئة أو خمسمئة وهو مجيد في ذلك كله وهذا لا نزاع فيه لأننا رأيناه وسمعناه وقلناه ، وعلى هذا فإني وجدت العجم يفضلون العرب في هذه النكتة المشار إليها ، فإن شاعرهم يذكر كتاباً مصنفاً من أوله إلى آخره شعراً وهو شرح قصص وأحوال ، ويكون مع ذلك في غاية الفصاحة والبلاغة في لغة القوم كما فعل «الفردوسي» في نظم الكتاب المعروف بشاه نامه ، وهو ستون ألف بيت من الشعر يشتمل على تاريخ الفرس وهو قرآن القوم وقد أجمع فصحاءهم على أنه ليس في لغتهم أفصح منه ، وهذا لا يوجد في اللغة العربية على اتساعها وتشعب فنونها وعلى أن لغة العجم بالنسبة إليها كتظرة من بحر . ا هـ

القضية التي شرع بها وهي أن الإطالة يكون معها الإسفاف قائمة مسلم بها في جميع أودية البيان ، النظم والنثر والخطب والمشافهات والرسائل وهلم جرا . والفرق بين الشعر وغير الشعر خاصة في هذا الباب فرق درجة «كم» ودرجة «كَيْفٍ» . وأحسب أن ابن الأثير تأثر ههنا بمقدمة المرزوقي لشرحه كتاب «الحجاسة» فقد تعرض فيها لفضل الكاتب على الشاعر . وقطع ابن الأثير بأن الكاتب مما تتأني له الجودة مع

الإطالة ، وتركيبته نفسه في مضمار ذلك ،  
غير مسلم به ؛ وكان أصوب لونه  
على ضيق مجال الشعر العربي على النحو الذي  
نبه به ابن المعتز حيث قال :

إن ذا الشعر فيه ضيق مجال

ليس كل الكلام ماشاء قالا

يكتفى فيه بالإشارة والوح

ى ويحتال قائلوه احتيالا

وقد قال البيهقي :

والشعر لمح تكني إشارته

وليس بالثر طولت خطبه

وكون الشعر لمحاً ، فرق « كيف » بينه

وبين النثر ، وكونه صناعة ذات أوزان

وقواف وإيقاع يحدث فرقاً في « الكم » .

وتبقى بعد مسألة أسلوب العرب وأساليب

العجم في هذا الباب . وسيجع العربية لو

وقع في لغة من لغات العجم لعد شعراً

فها هنا اختلاف بين العربية وغيرها في

نفس صناعة الشعر يجب لفت النظر إليه .

ومن العجب أن ابن الأثير شبه « شاه نامه » في

باب الفصاحة عند الفرس بالقرآن في باب

الفصاحة عند العرب ، وهو يعلم أن القرآن

في العربية ليس بشعر ، وليس المبعّد له عن

الشعر أنه ليس بموزون مقفى فحسب . ولكن

يبعده عن الشعر في المكان الأول أنه لا تفاوت

فيه ولا اختلاف وأن الناسخ والمنسوخ فيه

مرتبان على التدرج في التشريع والتخفيف

وفي الشعر التفاوت والاختلاف ؛ لأنه يصدر

عن انفعالات قلوب البشر ، وقلوب البشر  
تتقلب ، يغضب الشاعر فيهبجو وينشرح  
صدره فيمدح وقس على ذلك ، قال تعالى :  
« أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند  
غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

ومع أن صناعة العجم شعيرهم تمكنهم

من الإطالة فيه ، لايسلم مع ذلك شاعرهم من

الهبوط والإسفاف في مواضع ، حتى

إنما تسند إليه الفصاحة والتبريز من أجل

مواضع الإجابة التي يصيها ، فيكون نعت

منظومته كلها بالجوذة وبالفصاحة من باب

التغليب وإطلاق الجزء على الكل . وهذا .

المعنى قد فطن له الناقد الإنجليزي كلردج ،

وعله في فصل له مشهور متداول من كتابه

« بيوغرافيا لتراتريا أي الترجمة الأدبية »

وهو كتاب متعدد الموضوعات فيه مذكرات

واستطراد بعد استطراد ، ونحوض في أنواع

من الأقاويل تكون أحياناً غير مرتبطات ببعض

ونظرات في النقد ثاقبة . وقد كان ممن يقول

بأن للشعر لغة غير لغة النثر ، واحتج بأن لغة

الكتابة في النثر غير لغة المحادثة وذلك لما يقع

فيها من أناة الصنعة ، وهذا عنصر أقوى في

الشعر والفصل المشهور الذي تعرض فيه

لمسألة مايعترى النظم بالضرورة من عنصر

اللاشعر هو الرابع عشر في أول الجلد

الثاني من طبعة لندن ( ١٩٠٧ م ) لكتابه

المشار إليه آنفاً ، وقد فرق فيه بين المنظومة

والشعر بحجة أن الشعر إبداع مصدره في

الخيال ، والإبداع نادر بالضرورة والمنظومة

الشعر ساخنا ولهذا نجد ميله إلى المتبني ظاهراً ،  
وأن يكون النثر مسيطراً فيه المعنى على  
اللفظ مع العناية بهذا وحسن اختياره ،  
وطريقة مجعته وتدقيقه في شتى أبواب كتابه  
تشهد بالتزامه بهذا المثل الأعلى الذي ارتضاه  
وأما تزكيتة نفسه ففعل الرجل قد كان له  
خصوم يعارضهم والله أعلم ، هذا وعسى  
أن نكون وفيناه في هذه الكلمة الموجزة بعض  
حقه . ونختم بما ختم به رحمه الله كتابه من  
الصلاة على النبي وعلى آله وصحبه والتسليم  
تسليماً كثيراً ، والحمد لله سبحانه وتعالى في  
المبدأ والختام .

**عبد الله الطيب**

عضو المجمع من السودان

لا يمكن أن تكون كلها إبداعاً . والحجة  
التي لجأ إليها كلردج فلسفية دينية السنخ  
يمكن رد أصولها إلى كلام أبي بكر بن  
الباقلاني في إعجاز القرآن . وإذا صرفنا  
النظر عن الجانب الديني اللاهوتي في كلام  
كلردج (راجع كتابه المجلد ١ ص ٢٠٢)  
فإن خلاصته أن المنظومات الطوال يدخلها  
الضعف واللاشعر . وعلى هذا تسقط الحجة  
التي تنظر إلى مطولات النظم الأعجمي بنوع  
من الافتتان .

ورحم الله نصر الله بن الأثير . فإن أقل  
ما يشي عليه به في كتابه «المثل السائر» سلاسة  
أسلوبه ووضوح الفكرة عنده . وقد كان  
مثله الأعلى في صناعات النثر والنظم أن يكون



(\*) طبع كتاب Biographai literana سنة ١٨١٧ م ثم كانت طبعته الأولى بعد ذلك سنة ١٩٠٧ والفصول  
النقدية الهامة المفيدة التي يرجع إليها فيه هي ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، وتكثر الإشارة إلى هذه الفصول في كتب النقاد الانجليز  
ونقول ، على طريقة ابن الأثير ، قد رجعنا إليها وإلى كثير مما كتبوا والله المستعان .